

الأوضاع الاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال (1962 – 1964)

The economic conditions of Algeria after independence
(1962- 1964)

د . عمار زيان¹*

¹ جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله – (الجزائر)، البريد الإلكتروني: omar.ziane@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام : 2024/08/04 ؛ تاريخ القبول : 2025/04/29 ؛ تاريخ النشر : 2025/07/31

Abstract

The article reviews a sensitive stage in the history of contemporary Algeria, where it talks about some aspects of colonial policy in the economic field as well as the economic conditions of Algeria in the wake of independence. Algeria inherited difficult circumstances, especially in the economic field. The aim of the research is to highlight the heavy legacy that Algeria inherited from colonialism, and the problem of the research is: How did French colonialism contribute to changing the structural structure of the Algerian economy?

What are the most important economic conditions that independent Algeria inherited in the period between 1962-1964? - In my research, I adopted the scientific historical approach to review these aspects. The tools used are some important sources and references such as the 1964 Algiers Charter, Ahmed Ben Bella's memoirs, and other references. I concluded that Algeria emerged from colonialism collapsed in all fields, which made it face major challenges to rise again within the framework of the construction and development revolution.

Keywords : situations ; economy ; Algeria ; independence .

المخلص

المقال يستعرض مرحلة حساسة من تاريخ الجزائر المعاصر ، حيث يتكلم عن بعض مظاهر السياسة الاستعمارية في الميدان الاقتصادي وكذا الأوضاع الاقتصادية للجزائر في السنوات الأولى للاستقلال ، فقد ورثت الجزائر ظروفًا صعبة وخاصة في الميدان الاقتصادي ، الهدف من البحث إبراز التركة الثقيلة التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار، وإشكالية البحث هي : كيف ساهم الاستعمار الفرنسي في تغيير البناء الهيكلي للاقتصاد الجزائري ؟ وما هي أهم الظروف الاقتصادية التي ورثتها الجزائر المستقلة في الفترة ما بين 1962 – 1964 ؟ - تبين في بحثي هذا المنهج التاريخي العلمي لاستعراض هذه الجوانب ، أما الأدوات المستخدمة فهي بعض المصادر والمراجع الهامة مثل ميثاق الجزائر 1964 ، ومذكرات أحمد بن بلة ومراجع أخرى وقد توصلت إلى أنّ الجزائر خرجت من الاستعمار منهارة في جميع الميادين مما جعلها تقف أمام تحديات كبيرة للنهوض من جديد في إطار ثورة البناء والتعمير .

الكلمات المفتاحية : الأوضاع ؛ الاقتصاد ؛ الجزائر ؛ الاستقلال .

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

المقال الذي بين أيدينا يتناول موضوعاً مهماً يتعلق بتاريخ الجزائر المعاصر وخاصة في الفترة التي تلت الاستقلال ، حيث أنّ الجزائر نالت استقلالها سنة 1962 في ظل العديد من الظروف والتحديات التي ورثتها عن الاستعمار الفرنسي الذي استوطن الجزائر لفترة زمنية طويلة والتي تعتبر من أطول فترات الاستعمار الاستيطاني الأوربي خارج أوربا والذي دام قرابة 132 سنة ، هذا الاستعمار الذي جند كل إمكانياته لتقويض إمكانيات ومقومات الحضارة الجزائرية و لم يدخر جهداً في ربط النظام الهيكلي للجزائر بالأمة الفرنسية في كل المجالات وخاصة في الميدان الاقتصادي .

سأحاول في هذه السطور القليلة استعراض بعض ملامح السياسة الاستعمارية الفرنسية في الميدان الاقتصادي وذلك للتوصل إلى مخلفات هذه السياسة على الاقتصاد الجزائري في السنوات الأولى للاستقلال وذلك بالاستعانة ببعض الإحصائيات الرسمية المأخوذة من مصادر موثوقة مثل ميثاق الجزائر لسنة 1964، إنّ التعرض لتاريخ الجزائر خلال السنوات الأولى للاستقلال يكتسي أهمية كبيرة حيث يمكننا من خلاله التعرف على إمكانيات الجزائر غداة الاستقلال ورصد أهم المشاكل والصعوبات التي واجهت الجزائر المستقلة بسبب مخلفات الاستعمار الفرنسي، إذن للتعرض لهذا الموضوع المهم يتعين علينا الإجابة عن بعض التساؤلات .

إشكالية البحث : كيف عمل الاستعمار الفرنسي على تقويض مقومات الاقتصاد الجزائري وإعادة هيكلته بما يتناسب مع البناء الهيكلي للاقتصاد الفرنسي ؟ ثمّ ما هي المشاكل الموروثة عن الاستعمار الفرنسي و ما هي ملامح الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأولى للاستقلال ؟

أهداف البحث : - استعراض بعض ملامح السياسة الاستعمارية الفرنسية المطبقة في الجزائر وخاصة في الميدان الاقتصادي - التعرّض لمخلفات السياسة الاستعمارية الفرنسية

على الجزائر خلال السنوات الأولى للاستقلال - الوقوف على حجم الدمار المادي الذي عانت منه الجزائر المستقلة في عهد الرئيس أحمد بن بلة .

- أما عن المناهج التي اعتمدها في بحثي فقد فرضتها طبيعة الموضوع وهي كالآتي : -
المنهج الوصفي التقريري الذي استخدمته في ذكر ووصف طبيعة السياسة الاستعمارية الفرنسية في الميدان الاقتصادي وكذا الأوضاع الاقتصادية للجزائر عند الاستقلال وذلك بنقل المعلومات من مصادرها دون تحريف ولا تزيف ، أما المنهج الثاني فهو المنهج التحليلي من أجل تحليل بعض المعطيات وتمحيصها لإظهار تداعيات السياسة الاستعمارية وأهم نتائجها على الجزائر في السنوات الأولى للاستقلال .

خطة البحث : من أجل الإلمام بجوانب الموضوع قمْتُ بهيكَلته على النحو التالي :

مقدمة - 1 - ملامح من السياسة الاستعمارية الفرنسية في الميدان الاقتصادي 2 -
الأوضاع الاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال - الخاتمة .

إنَّ الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية يُحتمُّ علينا أخذ المعلومات من مصادر موثوقة و دقيقة وبعضها يكون رسميًا كما أشرنا آنفاً مثل ميثاق الجزائر لسنة 1964 الذي يرصد لنا جميع المشاكل والمخلفات السلبية التي ورثتها الجزائر المستقلة عن الاستعمار الفرنسي ، وكيف حاولت تجاوزها في مراحل متقدمة ، حيث تبنت مشاريع تنموية في جميع المجالات أعطيت صفة الثورة كالثورة الزراعية والثورة الصناعية والثورة الثقافية وغيرها ، ونستطيع القول أنَّ الجزائر انتقلت من ثورة الكفاح والتحرير إلى ثورة البناء والتعمير ، الموضوع محل الدراسة ورد في بعض الوثائق الرسمية مثل ميثاق الجزائر 1964 ، وبعض الدراسات مثل كتاب أبو القاسم سعد الله " الحركة الوطنية الجزائرية " ، كتاب يحيى أبو زكريا " الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة " ...، لكن هذه الكتب والدراسات تناولت الموضوع كجزء فقط من البحث ، هذه الدراسة ليست مستهدفة في حدِّ ذاتها إنما هي وسيلة لتقييم الأوضاع وعقد مقارنة بين الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر غداة الاستقلال والإنجازات

التي حققتها فيما بعد وبالتالي هذا البحث يُعتبر خطوة أولى لتقييم السياسة التنموية للجزائر في جميع المجالات وخاصة المجال الاقتصادي .

1- ملامح من السياسة الاستعمارية الفرنسية في الميدان الاقتصادي :

تُعتبر الأسباب الاقتصادية أحد أهم الدوافع البارزة للاحتلال الفرنسي للجزائر حيث أنّ الإمكانات الزراعية والسلع والأموال التي كانت تزخر بها الجزائر في تلك الحقبة أسالت لعاب الفرنسيين خاصة وأنّ فرنسا كانت تُعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة خلّفتها التحولات الكبيرة التي شهدتها بعد الثورة الفرنسية 1789 ، حيث كانت تُعاني من الحصار الأوربي الذي ضرب عليها بعد الحروب النابليونية بالإضافة إلى الأزمات الداخلية الناتجة عن المعارضة السياسية لنظام الملك شارل العاشر وكذا تردي الأوضاع الاجتماعية نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية من جهة والانفجار الديمغرافي الذي كانت تعيشه ، وبالتالي وُجّهت أنظارها لاحتلال الجزائر لتغطية هذا العجز وإيجاد مصدر جديد وهام للثروة يأتيها من وراء البحار فجندت كل إمكانياتها الحربية لاحتلال الجزائر ، ثمّ ما فتئت تبحث عن الطرق والأساليب الملائمة لتدجين هذا البلد وإخضاعه للسلطة الاستعمارية فانتهجت سياسة استعمارية متعدّدة الأوجه وخاصة في الميدان الاقتصادي .

قامت فرنسا بانتهاج سياسة اقتصادية مبنية على أسلوبين ، فالأسلوب الأول : حاولت من خلاله انتزاع ممتلكات الجزائريين من أراضي ومزروعات ومواشي وغيرها وذلك بسن ترسانة من القوانين التي تنص على مصادرة هذه الممتلكات وفي مقدّمتها الأراضي الفلاحية حيث قامت بانتزاع معظم الأراضي وحولتها من ملكية الجزائريين إلى ملكية عناصر أجنبية دخيلة وهم الأوروبيون من فرنسا أو غيرها من البلدان الأوربية وحولت الجزائريين إلى أجراء وخمّاسة لدى الكولون ، أما الأسلوب الثاني : من سياستها فيقوم على إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وفق المنظور الفرنسي وذلك بالتضييق على الزراعة المعيشية التي يمارسها الجزائريون وتوسيع الزراعات النقدية التي يستفيد منها الاقتصاد الفرنسي كإدخال زراعة القطن والتبغ والكروم وغيرها .

من المعلوم أنّ الاقتصاد الجزائري كان يعتمد أساسا على ما تُنتجه له هذه التربة السخية المعطاء من خيرات وهذا من العصور الغابرة ، كما أنّ معظم الجزائريين كانوا فلاّحين لهذا لم تُرد الإدارة الفرنسية أن تخلق وضعاً اقتصادياً جديداً في الجزائر ، فأولت أهمية كبرى للأراضي الفلاحية واعتبرتها الركيزة لهيكلتها الاقتصادية . (الإبراهيمي، أكتوبر 1984)

لقد كان القطاع الفلاحي كل شيء بالنسبة للجزائريين ، فالجزائر كانت تُنتج من الحبوب على مختلف أنواعها ما يكفي لتغذية سكّانها من بشر وحيوانات ، وكان الفائض يُصدّر إلى جنوب فرنسا وحتى إلى إيطاليا لإنقاذ الأوربيين من المجاعة القاتلة ، وقد اهتمّ المعمرون أكثر بزراعة الكروم المنتجة لعنب الخمر . (الزيري، 1984)

حتىّ تتمكّن فرنسا من سلب الأراضي من الجزائريين قامت بسن مجموعة من القوانين التي استطاعت من خلالها وضع اليد على أراضي العرش والأراضي المشاعة وحتىّ أراضي الأوقاف والنزوايا وغيرها .

أصدرت فرنسا في 1 أكتوبر 1844 قانوناً خاصاً بالأوقاف والممتلكات العقارية ووَزَّعت نسبة كبيرة من هذه الأراضي على الوافدين الجُدد من الأوربيين ، ولقد تدعّم هذا الإجراء بأمر آخر صدر في نفس السنة يُعطي للإدارة الاستعمارية الحق في وضع يدها على كل الأراضي غير المزروعة والتي تقع في أماكن معينة تحددها هذه الإدارة ، وأُسندت هذه المهمة المتمثلة في فحص العقود إلى لجنة تُشكّل على مستوى الولاية ، وقد نجم عن هذا الإجراء افتتاح أكثر من 168 ألف هكتار في منطقة الجزائر وحدها . (قنان، 1993)

من القوانين المجحفة التي ساهمت في مصادرة أراضي الجزائريين نذكر كذلك القانون الذي أصدره الحاكم العام الجنرال بيجو في 18 فيفري 1846 والذي نصّ على مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلا سبب ، كذلك مصادرة أراضي الأعراس التي رحل منها أهلها إلى مناطق أخرى كالمناطق الصحراوية إلّا إذا عاد أصحابها في حدود شهر من يوم فرارهم ،

ولعلّ الهدف من هذا ليس فقط القضاء على المقومات المادية للأهالي ، بل وكذلك هدف سياسي وهو عزل الشعب عن مقاومة الأمير عبد القادر . (الغالي غربي وآخرون ، 2007) أصدرت فرنسا كذلك جملة من القوانين الأخرى التي تصب في هذه السياسة من بينها قانون الحجز الذي أصدرته عامي 1848 و 1864 والذي يقضي بمصادرة أراضي المتغيبين عن أراضيهم أكثر من ثلاثة أشهر ، وكذلك قانون الحجز العام في 1871 والذي جاء بعد ثورة المقراني وينص كذلك على مصادرة أراضي القبائل الثائرة والمؤيدة لثورة المقراني حيث تمّ مصادرة حوالي 500 ألف هكتار وتمّ منح حوالي 100 ألف هكتار منها لسكان الألزاس واللّورين المرحّلين بعد انهزام فرنسا في الحرب السبعينية مع ألمانيا ، كما قامت بإصدار قانون واري " قانون المعمرين " في 26 جويلية 1873 والذي ينص على القضاء على الملكية الجماعية للجزائريين وتجريد القضاة المسلمين الجزائريين من حق النظر في قضايا الملكية أي أنّ إثبات ملكية الأراضي يخضع للقوانين الفرنسية ، كما أصدرت قانون إثبات الملكية في مارس 1883 والذي يُجبر الجزائريين على إثبات حقّهم في ملكية الأراضي أو يتم انتزاعها منهم ، هذه بعض القوانين وغيرها التي أصدرتها فرنسا بُغية تجريد الجزائريين من أراضيهم وممتلكاتهم .

الجانب الثاني من سياستها يقوم على توجيه الإنتاج الزراعي وربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الفرنسي وذلك بإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وخاصة في الميدان الزراعي بتحويل المحاصيل المعيشية كالحبوب إلى منتجات تجارية كالكروم وغيرها .

وقد لعبت الشركات الأوربية دورا كبيرا في ازدهار غراسة الكروم وإنتاج الخمر والعنب ، وكانت تضم 4425 مزرعة وتمثّل 15 % من مجموع المزارع ، وتنتج أكثر من ثلاثة أرباع المحصول الجزائري من الكروم ويُدّر عليها 55 مليار فرنك . (بوعزيز ، 2015)

بالإضافة إلى زراعة العنب أو الكروم التي استخدمتها فرنسا في صناعة الخمر ، كان كذلك الاهتمام منصباّ حول تحويل زراعة الحنّة بدائرة بسكرة إلى زراعة صناعية ، كما كان السعي يتّجه نحو نشر زراعة الدخان بكامل القطر ، كما تمّ إدخال زراعة العنب من طرف

المكاتب العربية ، غير أنّ تلك الزراعة لم تُعرف كثيرا إلاّ سنة 1870 .(فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، 2006)
استغلّ المستوطنون الأوروبيون أحسن الأراضي وأجودها ، أمّا الأهالي المسلمين فإنّ أراضيهم تكاد تكون لا قيمة لها ، فمعدّل قيمة الهكتار الواحد من أراضي المعمرين تبلغ 25 ألف فرنك ، وإنّ معدّل قيمة الهكتار الواحد لأراضي الأهالي هي 3000 فرنك ، كما أنّ الفلاحة الأوربية تعتمد على رؤوس أموال ضخمة وإدارات وبنوك وشركات تُعطيها كل ما يلزم ، بينما الفلاحة الأهلية على عكس ذلك تماما .(المدني، 1963)

فيما يخص الصناعة فقد تعمّد الاستعمار الفرنسي إبعادها من الجزائر خوفا من مزاحمتها للمصانع الفرنسية فالتصنيع يُغيّر حتما سوق اليد العاملة الجزائرية بإغراء العمّال الجزائريين على العمل الصناعي المرتفع الأجر ويُبعدهم عن العمل الفلاحي عند المستوطنين مقابل الأجور المنخفضة ممّا لا يخدم مصالح الإدارة الفرنسية ، كانت الصناعة في الجزائر محصورة في بعض الصناعات الخفيفة مثل التبغ والخمور والصابون وغيرها ، حيث نستطيع القول أنّ معظم الجزائريين كانوا يعيشون على الزراعة أو الرعي وكذا التجارة المحلية .

بالنسبة للتجارة الخارجية أو الصادرات والواردات فإنّ السلطات الاستعمارية قد قامت بغلاق أبواب الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني وخاصة تونس والمغرب ، وكذلك إفريقيا جنوب الصحراء ، وحصرت التعامل التجاري الخارجي بالأسواق الفرنسية فقط ، وحتىّ هذا التعامل كان يُواجه جملة من العراقيل في السنوات الأولى للاحتلال أبرزها وضع قيود جمركية على السلع الجزائرية الداخلة إلى الموانئ الفرنسية واعتبارها سلع أجنبية تابعة لدولة ذات سيادة ، وهذا يتناقض مع موقف السلطات الفرنسية في باريس التي كانت تعتبر الجزائر جزءا من فرنسا .(الغالي غربي وآخرون، 2007)

كانت الجزائر جزءا من فرنسا وكانت السلع الجزائرية تُباع في باقي الدول الأوربية مثل إنجلترا وغيرها من الدول على أنّها سلع فرنسية ، وكانت الرسوم الجمركية مرفوعة في حالة نقل البضائع بين الجزائر وفرنسا ذهابًا وإيابًا .

هذه بعض مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية المطبقة في الجزائر والتي خلّفت نتائج كارثية على الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأولى للاستقلال مما استدعى تجنيد كل الطاقات المادية والبشرية في حكومة الرئيس بن بلة لتجاوزها أو التخفيف من وطأتها.

2- الأوضاع الاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال :

ورثت الجزائر في السنوات الأولى للاستقلال اقتصادا منهارا تابعا ومكملا للاقتصاد الفرنسي ، فقد بقي الاقتصاد الجزائري مرتبطا عضويا بالاقتصاد الفرنسي لمدة طويلة ، حتى استطاعت الجزائر أن تحقق استقلاليتها في هذا المجال بعد دخولها في سياسة التأميمات ، وتبنيها سياسة تنمية شاملة تعتمد النظام الاشتراكي كأساس ، وكذا تنويعها لشركائها الاقتصاديين حتى تتحرر من تبعيتها للسوق الفرنسية ، وقد استطاعت في فترة زمنية قصيرة أن تبني اقتصادا مستقلا له مكانته على الساحة العالمية ، ففي عام 2008 احتلت الجزائر المرتبة السابعة عالميا في احتياطي الغاز الطبيعي وأصبحت ثالث مصدر له بعد كل من روسيا وكندا ، كما احتلت المرتبة 14 عالميا في احتياطي النفط ، ولها شراكة تربطها مع العديد من دول العالم ، وخاصة الدول الرأسمالية وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوربي ، والولايات المتحدة الأمريكية .

عانت الجزائر عند الاستقلال مجموعتين من المشاكل ، مشاكل موروثية عن الاستعمار ومشاكل تولدت عن الحرب والاستقلال ، وكان التحدي الرئيسي للجزائر هو تحقيق الاختيار الاشتراكي ، والمشكل الحقيقي هو استبدال وتعويض الهياكل الموروثة عن الاستعمار .

المشاكل الناتجة عن الاستعمار : الاقتصاد الجزائري كان يعتبر جزءا من الاقتصاد الفرنسي، بالإضافة إلى امتيازات الاستعمار ، وكذلك ترسانة من وسائل القمع السياسي

والاقتصادي للشعب الجزائري ، هذا كله أدى إلى التخلف العام ، وينعكس هذا التخلف في العديد من البيانات التالية : - أهمية الزراعة في الاقتصاد الوطني وانخفاض التصنيع والعمالة الناقصة ، والدخل الفردي المنخفض للسكان وخاصة في الأرياف ومحدودية التقنيات الحديثة (La charte d'Alger, 1964).

أ - الميدان الفلاحي : القطاع الزراعي كان يشغل ما بين 65 - 70 % من السكان العاملين في حين لا يُقدّم إلا 40 % من الإنتاج الوطني و 22 % من الدخل القومي ، وهذا ما يفسر ضعف الإنتاج في هذا القطاع. (ميثاق الجزائر، 1964)

لم يكن الإنتاج الفلاحي يتطور ويتمشى مع احتياجات الاستهلاك ، فمثلا متوسط إنتاج الحبوب لم يتجاوز (16 - 17 مليون قنطار) في حين أنّ احتياجات الاستهلاك ارتفعت إلى (24 - 25 مليون قنطار) والزيادة الطبيعية للسكان ارتفعت إلى 3 % في السنة (stora, 2009)

ب - الميدان الصناعي : كانت الصناعة مشلولة والمعامل مغلقة أو مخزّية ، وبالرغم من إمكانيات الجزائر الطبيعية ظلّ تصنيع البلاد ضعيفا ، فقد كانت تملك قبل الاستقلال 200 ألف وظيفة في القطاع الصناعي لحوالي 11 مليون ساكن ، أي أقل منوظيفتين لكل 100 نسمة ، بينما معدل البلاد الصناعية الأوروبية هو منصب صناعي واحد لكل 8 أو 9 أشخاص (La charte d'Alger, 1964).

ج - انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي هو نتيجة مباشرة لنقص العمالة بشكل مستمر في الأرياف ، الفلاح في الريف لا يعطي للأرض أكثر من معدل 100 يوم في السنة ، في حين يمكن أن يقدم 250 يوماً ، في المدن حجم البطالة المقدمة قبل الاستقلال 45 % وهذه الوضعية تظهر البطالة بأنّها المشكل الوطني الأكثر أهمية في ضرورة المعالجة . (ميثاق الجزائر، 1964)

د - التنمية الاقتصادية تتطلب الاستعمال السريع والأمثل للتقنيات الحديثة ، والعقبة أمام انتشار هذه التقنيات تعود خاصة إلى ضعف الدخل الفردي وانتشار الأمية ... إذن هي غير مستعدة لنشر التقنيات الحديثة ، فاستعمال هذه التقنيات يحتاج إلى تجهيز صناعي جيد ومستوى كاف من التعليم

- النتيجة البنوية الأكثر شيوعا عن النظام الاستعماري هو وجود ثنائية قطاعية متميزة بتعايش نظامين اقتصاديين ، الأول متقدم والآخر متخلف وليس بينهما أي علاقة .
الصناعة والزراعة في الجزائر معزولتين عن بعضهما البعض كما هو موضح بالأرقام التالية : الصناعة في الجزائر تستهلك 25 % فقط من الإنتاج الزراعي (53 % في البلدان الصناعية الأوروبية) ، وعلى العكس استهلاك السلع المصنعة من طرف الزراعة يمثل 8 % من قيمة الإنتاج الفلاحي (14 % في البلدان الصناعية الأوروبية) ، هذا الافتقار إلى التكامل يُفسر بالوضع الحالية للزراعة المتخلفة أين تكاليف الاستثمار والاستغلال ضعيفة جدا (ميثاق الجزائر، 1964)

تبدو الثنائية القطاعية أكثر بروزا في الميدان الزراعي بسبب وجود قطاع حديث يقدم 60 % من الإنتاج الزراعي موجه نحو التصدير ، وقطاع متخلف موجه نحو اقتصاد الكفاف ، وينتج عن هذا أنّ الزراعة العصرية الواقعة في أكثر الأراضي خصوبة قادرة بفضل تراكم رؤوس الأموال ، على الاستثمار واستعمال التكنولوجيا الحديثة والانتفاع من الفوائد ، في حين أنّ الزراعة التقليدية لا تساهم إلا مساهمة ضعيفة في الدخل القومي ويظل بذاته عاجزا عن الاستثمار .

تعاني الجزائر كذلك من ثنائية اقتصادية إقليمية تتميز خاصة بوجود مناطق اقتصادية متطورة والمتكونة من أقاليم متناقضة مع بقية المناطق الأقل تطورا التي لا تجد ما يكفي من الأسواق المحلية ، ... المناطق الموجودة في الشمال في الشروط الأكثر ملاءمة للزراعة الأوروبية مفتوحة لفرنسا ، وتشكل قطب جذب للتركز السكاني وللثروات على حساب باقي البلاد .

نستطيع أن نَميّز كذلك التباين في قيمة الدخل الفردي بين هذه المناطق ، فباتخاذ العدد 100 كأساس معدل الدخل الفردي للجزائري ، نجد أن الساكن بباتنة لا يملك سوى 30 ، وفي تلمسان 70 وفي وهران 200 ، وفي الجزائر 275 ، إذن بين باتنة والجزائر وجود تفاوت من 1 إلى 9 مرات .

الاستقلال السياسي لم يؤدّ في الواقع إلى اختفاء التبعية الاقتصادية التي تظهر في أشكال مختلفة ، وهي مبدئيا تبعية تجارية ، تقنية ، مالية وتبعية إنسانية أي فيما يتعلّق بالإطارات ، والتبعية هذه هي أكثر وضوحا في الميدان التجاري ، فالتجارة الخارجية للجزائر تشكل سببا من أسباب الضعف الهامة لاقتصادها وهذا لأنها تمثل جزءا من الإنتاج الداخلي ، أمّا صادرات الجزائر فتتضمّن عددا محدودا من المنتجات تُصدّر نحو السوق الفرنسية ، ويبقى القسم الأكبر من الواردات أيضا من السوق الفرنسية ، وهكذا تكون 80 % من التجارة الخارجية تتم مع فرنسا (ميثاق الجزائر، 1964)

وإذا فحصنا صادرات الجزائر نجدها تضم عددًا محدودًا من المنتجات (28 % نبيذ ، البترول 45 % ، الحمضيات 14 % ، خامات الحديد 3,3 %) ، وأكثر هذه المنتجات أهمية موجهة للسوق الفرنسية (ميثاق الجزائر، 1964)

إذن الواقع الاقتصادي في عام 1962 كان متدهورا وكانت الجزائر وريثة اقتصاد موجه كليا نحو الخارج مُصمّم للاستجابة إلى حاجات الوطن الأم فرنسا والأوروبيين الذين يعيشون فيها ، ففي النصف الأول من القرن 20 م أدّى الاندماج التدريجي في الاقتصاد الفرنسي إلى انهيار الصناعات اليدوية المحلية التي عانت من منافسة المنتجات الفرنسية المصنعة ، وتكوّن اقتصاد ثنائي تسيطر عليه الزراعة ، إلى جانب حديث يمتلكه كبار المستثمرين من المستوطنين ، حاول القطاع التقليدي المتميّز بضعف الإنتاج تلبية معيشة السكان المحليين ، ... في عام 1962 كانت الجزائر لا تزال مجتمعا فلاحيا بدرجة كبيرة ، ... فالقطاع الصناعي كان لا يمثل سوى 27 % من الإنتاج الكلي ونصف القطاع

الصناعي ليس إلا تحويلا بسيطا للمنتجات الزراعية (stora, Histoire de l'Algerie depuis l'indépendance 1962- 1988, 2004)

إنّ هجر العمال للزراعة لم يُعوّض عنه بما فيه الكفاية بتعبئتهم في الصناعة ، إذ فاق النمو السكاني قدرات التشغيل المحلية ، واتسمت سنتا 1961 و 1962 بنوع من الفراغ الاقتصادي ، فقد غادر الجزائر نحو 900 ألف عامل منهم 300 ألف من الناشطين اقتصاديا الذين يؤمنون التآطير الإداري والاقتصادي في الجزائر ، يزود هؤلاء الأوربيون الجزائر بنصف إيراداتها الضريبية ، ويستهلكون ما يقرب من 60 % من وارداتها و 40 % من إنتاجها المحلي . (La charte d'Alger, 1964)

منذ عام 1959 لوحظ بالتزامن مع احتدام النزاع بين الجيش الفرنسي والوطنيين الجزائريين تهريب رؤوس الأموال ، وتواصل تهريبها على نطاق واسع حتى عام 1964 وزاد من حدتها اختلال الجهاز الإنتاجي ، وأدت الحرب إلى مزيد من تدهور النظام الاقتصادي وبخاصة أن الخسارة في الرأسمال البشري كانت مهمة ... ، في جويلية 1962 هُجرت المزارع الكبيرة ، وأغلقت المصانع ، ودُمّر العديد من المؤسسات العامة . (Histoire de, stora) (1962- 1988 l'Algerie depuis l'indépendance , 2004)

من مظاهر التبعية الاقتصادية التي غالبا ما يتم تجاهلها وهي التبعية التقنية ، فالمعدات التي كانت تملكها الجزائر كانت معدات فرنسية وبالتالي قطع الغيار بالضرورة تأتي من السوق الفرنسية في كل الميادين . التبعية المالية للجزائر تنتج بالتوازي لتبعيةها التجارية ، ... لا يوجد سوق مالي في الجزائر ، البنوك والخواص يضعون إمكاناتهم في السوق الفرنسية أين يجدون وسائل التمويل التي يحتاجون إليها ، هذه التبعية تشكلت بروابط مالية ضيقة التي تربط المؤسسات البنكية الجزائرية بالفرنسية . (ميثاق الجزائر، 1964)

وتتميز التبعية الجزائرية أخيرا بالتبعية الإنسانية ، أي غياب الإطارات الضرورية لبناء دولة حديثة واقتصاد مصنّع طرح مشكل حضور التقنيات الأجنبية .

ضعف الاقتصاد الجزائري ظهر كذلك في التقسيم الإقليمي ، الإطار الإقليمي الجزائري يتميز منذ فترة طويلة بتقسيم (شمال ، جنوب) إلى 3 نطاقات في تقسيم عمودي ، المناطق الشمالية أصبحت جاذبة للسكان وهي ظاهرة خطيرة على الجزائر لأن أي هجرة للسكان يساويه أيضا تحويل المناطق المهجورة إلى صحاري .

هناك مشاكل أخرى عانى منها الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال جراء الدمار المادي الذي تعرّض له الاقتصاد الجزائري ، فقد تمّ تدمير 8 آلاف قرية والتي يتوجب إعادة تعميرها ، آلاف الهكتارات من الغابات تمّ حرقها ، إذن بلدنا كان بحاجة إلى إعادة تشجير مساحات واسعة خاصة في المناطق الجبلية .

لسنوات عديدة تركت أراضي بور وأشجار فاكهة بدون الصيانة اللازمة التي من شأنها حمايتها ومنعها من الهلاك ، أضف إلى ذلك مستلزمات الحرب الثورية أدّت إلى تدمير مساحات واسعة من المحاصيل الشجرية ، انتقل عدد رؤوس الماشية من 7 ملايين رأس إلى أقل من 3 ملايين وهذا راجع لعمليات النهب التي تعرّضت لها ، من هنا طُرح مشكل إعادة إنتاج رؤوس الأغنام كواحدة من الانشغالات الهامة للمصالح الفلاحية ، كذلك الطرق دُمرت وتدهورت لعدم وجود صيانة ، فضلا عن العديد من الأعمال الفنية ، كان هذا التخريب والدمار ضخما حيث أُنْهَما كانت تحتاج إلى أعمال استعجالية ، وقد استهلكت الجسور والطرق أكبر جزء من الميزانية خلال سنة 1963 . (ميرل، 1979)

كان القطاع الزراعي الذي يقوم على التسيير الذاتي يستأثر بالقسم الأعظم من الأموال الجاهزة ، ويعاني نشاطه من عجز ثقيل الوطأة ، ولا يحقق الإنتاج الزراعي تقدما ، في حين أنّ حاجات الاستهلاك لا تتوقف عن التزايد ، فمتوسط إنتاج الحبوب لا يزيد عن 16 إلى 17 مليون قنطار بينما الحاجة إليها تصل إلى 24 - 25 مليون قنطار ويرتفع عدد السكان بنسبة 3 % سنويا.

بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية مثلا لوحظ انخفاض الإنتاج بنسبة 55% ما بين عامي 1962 – 1963 ، فقد اختفت 1400 منشأة أشغال عامة من أصل 2000 منشأة ، بينما يشهد قطاع التعدين وصناعة الصلب انخفاض الإنتاج بنسبة 20 و 25 % ، وكان سوء استخدام الإنتاجية مثيرا جدا للقلق : 58 % في المنسوجات و 14% في صناعة تعليب الأسماك ، و 40 % بالنسبة للفواكه ، وتوقف شبه كامل لإنتاج السكر ، وكان انخفاض الاستثمارات أكثر حدة من انخفاض الإنتاج : فما بين 1961 – 1963 انخفضت الاستثمارات (بما فيها قطاع النفط) من 1464 مليار إلى 84 مليار بالأسعار الجارية ومن 333 مليار إلى 69 مليار (باستثناء الاستثمارات في قطاع النفط) (stora). Histoire de l'Algerie depuis l'indépendance 1962-، 1988، 2004)

في الوقت نفسه ازدادت النفقات غير الإنتاجية مع التضخم الهائل في الدوائر العامة فما بين 1954 – 1963 ارتفع عدد العاملين في الجزائر من 30 ألف حتى 180 ألف شخص ، ويمثل الجيش عبئا ثقيلا في ميزانية التسيير ، ففي بداية عام 1962 كان عدد أفراد جيش التحرير الوطني 80 ألف جندي على الحدود و 6 آلاف مقاوم ، وفي عام 1963 ارتفع عددهم حتى 120 ألف جندي ويستهلكون 10 % من الناتج المحلي الإجمالي . (ميل، 1979)

بعد خروج فرنسا من الجزائر ورثت الدولة الجزائرية الفتية معضلات أثرت إلى أبعد الحدود في مسارها وأدائها السياسي والاقتصادي ، فلقد تركت فرنسا الخزينة الجزائرية خالية وخاوية بعد أن قامت بسلب كل ما فيها ، وسحبت معها كل الودائع والأموال والسيولة التي كانت موجودة في البنوك ، كما أنّ المحتلّين الفرنسيين ونكاية بالثورة الجزائرية والجزائريين

حطّموا معظم الجرّارات والآلات الزراعية ، الأمر الذي ألحق أكبر الأضرار بالزراعة الجزائرية وأبقى الجزائر تابعة زراعيًا لفرنسا . (يحيى، 2003)

من بين المشاكل التي عانى منها الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال هو غياب الإطارات التي تُسيّر دواليب الاقتصاد الوطني والمصالح الإدارية في الجزائر ، وذلك راجع أساساً إلى فرار الإطارات الأوربية التي كانت تحتكر كل السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية في الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى قلة الإطارات الوطنية والذي يرجع أساساً إلى سياسة التجهيل التي كان يمارسها الاستعمار الفرنسي ، ومن بين المشاكل التي تولدت عن هجرة الأقليات الأوربية نذكر ما يلي :

أ – غياب الإطارات : حيث كانت اليد العاملة الأوربية النشيطة في الجزائر تُقدر بحوالي 300 ألف منهم حوالي 33 ألف رئيس استغلال ، 15 ألف من الإطارات العليا ومتمهني الوظائف الحرة ، 100 ألف إطار متوسط وعامل .

بالإضافة إلى 35 ألف عامل مؤهل (إطار) ، إذن حوالي 200 ألف يشغلون مناصب أو وظائف هامة ، هجرة وهروب هذه الإطارات شكلت مشاكل كبيرة على الاقتصاد الجزائري وخاصة التكوين المهني والحضور التقني والتسيير الاقتصادي ، كما أدّى غياب الإطارات إلى انخفاض في المداخيل (الإيرادات) على المستوى الاقتصادي ، وزادت من مشاكل الصحة العمومية والتعليم .

ب – اضطراب السوق الداخلية : كانت الأقلية الأوربية تستهلك حوالي 40 % من الإنتاج المحلي و 60 % من المواد الاستهلاكية ، هجرة هذه الأقلية الأوربية حرّرت حوالي 36 % من الإنتاج المحلي وخاصة في ميدان الخدمات ، و 54 % من المواد الاستهلاكية المستوردة (مصنّعة ، غذائية ، خياطة ، صناعات حديدية وتقنية) .

ج - ضياع رؤوس الأموال : ضياع رؤوس الأموال رافق هجرة الأوربيين ، أدّى إلى ضعف الضرائب ، حوالي 110 مليار فرنك هُزّبت من طرف المستوطنين ، وحوالي 20 مليار فرنك عبارة عن ديون غير مسدّدة .

د - الهجرة الشاملة للمقاولين الفرنسيين الذي أدّى إلى ترك أكثر من 40 % من الأراضي المستوطنة ، إضافة إلى اختفاء شبه إجمالي لصغار المؤسسات الصناعية والحرفية في الداخل ، اختفاء مئات الآلاف من المستهلكين ذوي مستوى معيشي عالي ، وضياع رؤوس الأموال تسبب في عرقلة الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال . (ميثاق الجزائر، 1964)

كانت السلطة السياسية غداة الاستقلال بأيدي الجزائريين ، ولكنّ السلطة الاقتصادية (الأرض نفسها) كانت مازالت بأيدي الأوربيين ، كان هؤلاء مازالوا محتفظين بمزارعهم العظيمة يواصلون كما كانوا في الماضي استغلال الفلاح الجزائري ، لقد كان واضحاً أنّ أبسط مبادئ العدل لا تُقرّ بمثل هذا الوضع وأنّ كلمتي (الاستقلال والثورة) لن يكون لهما أي مضمون ، وأنّ منهاج طرابلس المرحلي يبقى حبراً على ورق إذا ظلت الأرض الجزائرية ملكاً لكبار الملاك العقاريين فرنسيين أو جزائريين . (ميرل، 1979)

وفي مارس 1963 أصدرت حكومة أحمد بن بلة قرارات مارس التي أتمت الجزء الأعظم من الملكيات العقارية ، " كنّا نخشى أن تكون هذه الملكيات هدفاً لتخريب الملاك المحرّدين منها ، إذ عند إبرام اتفاقيات إيفيان عمد بعض الكولون قبل رحيلهم إلى حرق محاصيلهم ، وإبادة مدخراتهم وتخريب آلاتهم ، ولهذا قررنا أن نستولي على الأرض قبل إصدار القانون ... كانت هناك ردود فعل من طرف الحكومة الفرنسية وكانت جدّ عنيفة ، ولكنّها لم تصل إلى حد اندلاع أزمة حقيقية بين الدولتين " . (ميرل ، 1979)

وفي الأشهر التالية لقرارات مارس اضطرت حكومة ابن بلة لا فقط إلى تأمين المزارع ، بل أيضاً الفنادق والمطاعم والمقاهي والدُّور التجارية التي انتقلت ملكيتها حديثاً للجزائريين ، " هذه الاستثمارات والمؤسسات الاقتصادية التي أمّناها ، لم نفكر في لحظة ما أن نوكل

للدولة أمر تسييرها كما لو كانت أملاك دولة ، بل إنّ العمال أنفسهم هم الذين يجب أن ينتخبوا كوادرم ويسيروها بأنفسهم ، وفي نهاية عام من ممارسة التسيير الذاتي ، ورغم جدل الصحافة الغربية التي كانت تتابع تجربتنا بقصد مبيّت هو المناداة بإفلاسها عند لقاء أول صعوبة ، لكنّ الحصيلة كانت إيجابية " . (ميرل، 1979)

إذن في بداية عهده أحمد بن بلة أولى القطاع الاقتصادي والتربوي أهمية خاصة ، فعلى المستوى الاقتصادي نهجت الجزائر نهج الاقتصاد الموجه والمسيّر ، وكانت الحكومة الجزائرية تستعين في هذا المجال بالمساعدات القادمة من الصين ويوغسلافيا السابقة ومصر وباقي الدول التي ناصرت الثورة الجزائرية ، وكانت هناك معضلة تواجه الاقتصاد الجزائري تمثلت في سيطرة فرنسا على قطاع الطاقة ، واستفردت لسنوات عديدة في الاستفادة من الثروات الطبيعية الجزائرية ، وكانت الشركات الفرنسية تتولى التنقيب على النفط وتسويقه ، وبدل أن يكون النفط الجزائري في خدمة الشعب الجزائري الذي أنهكته الحقبة الاستعمارية ، فقد واصلت فرنسا عملية السلب والنهب ، إلى أن قام الرئيس الجزائري هواري بومدين بتأميم النفط .

وقد وجدت الدولة الفتية صعوبة بالغة في إعادة البنى التحتية وإعادة الروح إلى القطاع الزراعي والاقتصادي ، ورغم أنّ عدد الشعب الجزائري لم يتجاوز في ذلك الوقت 12 مليون نسمة ، إلا أنّ الحكومة الفتية وجدت صعوبات في إيجاد حلول للمشاكل العالقة . (يحي، 2003)

لقد حاولت الجزائر المستقلة تذليل الصعوبات والتخلّص من برائن ومخلفات السياسة الاستعمارية الفرنسية ، وقد تبنت في ذلك المقترحات والمبادئ التي تمّ اعتمادها في مؤتمرات ومواثيق الثورة التحريرية ومن بينها مخرجات مؤتمر طرابلس الذي انعقد خلال المرحلة الانتقالية ما بين 27 ماي إلى 4 جوان 1962 والذي اجتمعت فيه العديد من الشخصيات الوطنية والفعاليات السياسية وخرجوا فيه بميثاق مشترك اصطلح عليه بالمحاور الكبرى لمؤتمر طرابلس أو الاختيارات الأساسية لبناء الدولة الجزائرية المستقلة .

قبل أن يتطرق ميشاق طرابلس إلى أسس الاقتصاد فقد ذكر محاولات فرنسا إحلال السكان الأجانب مكان أهل البلاد الأصليين ، محاولة منهم نزع الملكية للأراضي ، كما تضمن إحصائيات لمساحات الأراضي التي استولى عليها الكولون نحو 2726000 هكتار ، وللسود الأعظم من الجزائريين الذين ارتبطت حياتهم بالأرض ، أي من خلال العمل في مزارع الكولون " 5225000 شخص " ولنصف مليون عاطل عن العمل في الأرياف ، وكان للشورة الزراعية الأولوية لمن له القدرة على استصلاح الأراضي وخدمتها. (داهة، 2013)

خلال الجلسة الافتتاحية التي عقدها المجلس الوطني التأسيسي في دورته السادسة بطرابلس ما بين 27 ماي و 4 جوان 1962 ، قدمت الحكومة بيانها الأول وركزت فيه على تطوير الجزائر لكي تكون تنمية سريعة موجهة نحو سدّ احتياجات الشعب الاقتصادية الضرورية ، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار أن تتسم في إطار النظرة الاشتراكية وفي إطار الملكية الجماعية لهياكل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي ، حيث تمّ وضع برنامج طرابلس الذي تولّى تشكيكه من طرف جماعة من المتأثرين بالماركسية منهم محمد حربي ، رضا مالك ، مصطفى الأشرف .(سعاد، 2015)

حاول بن بلة تطبيق بعض محاور مؤتمر طرابلس وخاصة فيما تعلّق بالنظام الاشتراكي ، " وبالرغم من أنّ بلة لم يبق في السلطة أكثر من ثلاث سنوات إلّا أنّه أطلق تجربة سياسية واقتصادية فريدة حوّلت الجزائر أن تكون واحدة من أبرز دول عدم الانحياز ، كان بن بلة يحلم بعد تولّيه السلطة أن يكون بمثابة - غيفارا الجزائر - ، لذا وزّع الأراضي الزراعية التي كانت في السابق ملكا للمستوطنين الفرنسيين على الفلاحين الجزائريين الفقراء ، وحوّل المصانع إلى تعاونيات يُديرها العامل ذاتيًا ، الشيء الذي أفرز تجربة اقتصادية فريدة أجهزت تشي غيفارا ذاته حين زار الجزائر على هامش أعمال مؤتمر التضامن الأفرو آسيوي فيفري 1965 .(حاروش، 2012)

الخاتمة :

خرجت الجزائر من السيطرة الاستعمارية الطويلة منهكة ومستنزفة في جميع الميادين ، فالاقتصاد الجزائري كان ضعيفا وشبه متوقف بسبب الهيمنة الفرنسية على مقدرات ومقومات الجزائريين لفترة زمنية ليست بالهيمنة ، حيث كان الاقتصاد الجزائري مرتبط بنسبة تفوق 80% بالاقتصاد الفرنسي ، وهذا راجع للقيود التي فرضتها اتفاقيات الاستقلال من جهة (اتفاقيات إيفيان) ، وإلى نقص الخبرة في تسيير الاقتصاد الجزائري نظرا لقلّة الإطارات باعتبار أنّ الاقتصاد الجزائري خلال العهد الاستعماري كان مسيرًا من طرف الإطارات الأوربية هؤلاء الذين لم يجدوا بُدًا من مغادرة الأراضي الجزائرية تحت الضغط الذي تعرّضوا له بسبب التصرفات السلبية لمنظمة الجيش السري ، فحملوا ما يستطيعون حمله وهاجروا إلى بلدهم تاركين وراءهم بلدًا يئنّ تحت وطأة الظروف الصعبة وخاصة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ممّا حثّم على الدولة الجزائرية المستقلّة تجنيد كل طاقاتها وإمكاناتها الاقتصادية والبشرية للخروج من هذه الوضعية الصعبة ، واضطرت في بعض المناسبات إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية بما في ذلك المتعاونين العرب الذين استقدمتهم لتقديم إضافة للدولة الجزائرية الناشئة وخاصة في ميدان التربية والتعليم للقضاء على الأميّة المستشرية في أوساط الشعب الجزائري بسبب سياسة التجهيل الممارسة من طرف الاستعمار الفرنسي .

كانت الجزائر غداة الاستقلال تملك اقتصادًا منهيارا يغلب عليه الطابع الفلاحي والرعوي فأغلب الشعب الجزائري يعاني من بطالة مقنّنة بسبب ضيق سوق العمل وعدم وجود وظائف ثابتة بسبب ضعف الاقتصاد الوطني وخاصة في القطاع الصناعي ، ممّا حثّم على الجزائريين الاشتغال في مهن حرّة كالزراعة والرعي ، لكن وفي السنوات الأولى للاستقلال بدأت الحكومة الجزائرية في تبني سياسة تنموية وفق المنظور الاشتراكي وذلك تجسيدا لمخرجات مؤتمر طرابلس (جوان 1962) الذي نصّ على تحقيق تنمية شاملة وذلك باعتماد النظام الاشتراكي ، حيث ركّزت الدولة على تطوير الفلاحة وإقامة صناعة وطنية ثقيلة واعتماد سياسة التخطيط ، وكذا سياسة التأمين وذلك باسترجاع الثروات الوطنية

والقواعد العسكرية التي بقيت تحت السيطرة الاستعمارية ، كما أولت اهتمام كبير للميدان الاجتماعي حيث كانت تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة ، وكذا محاربة الأمية واسترجاع القيم الوطنية كما أولت أهمية كبيرة للثقافة الوطنية والتاريخ الجزائري والعربي ، وقد استطاعت خلال فترة زمنية قصيرة بناء قاعدة اقتصادية متحررة نوعا ما عن الاقتصاد الفرنسي وذلك بربط علاقات اقتصادية وتجارية خارج المظلة الفرنسية ، كما استطاعت أن تُلبي الحاجيات الضرورية للمجتمع الجزائري وتُحسن من أوضاعه وذلك بإدماجه في سوق العمل وتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي امتصاص عدد كبير من البطالين وكذا تخفيض نسبة الأمية وبالتالي رفع المستوى الثقافي والعلمي للشعب الجزائري ، وإذا أردنا التدليل على هذا الطرح فإننا نورد هذه الإحصائيات البسيطة حيث أنّ نسبة الأمية بلغت سنة 1962 حوالي 85% وهي الآن في حدود 7,4 % ، أما نسبة البطالة فقد بلغت سنة 1962 حوالي 90 % وهي الآن في حدود 11 % وهذا دليل على تحسّن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بسبب المجهودات الكبيرة المبذولة منذ السنوات الأولى للاستقلال .

من النتائج والتوصيات المهمة التي توّصلت إليها في بحثي هذا أذكر : - إبراز النوايا السيئة للاستعمار الفرنسي في إفقار الجزائريين وتجريدتهم من ممتلكاتهم وحرمانهم من مصادر رزقهم وهذا عكس الوعود والالتزامات التي تقدّمت بها إلى الجزائريين عشية تنفيذ عملية الغزو والاحتلال للجزائر حيث نص البيان الأول الذي ورّعه قائد الجيش الفرنسي ديورمون على الشعب الجزائري وكذا وثيقة الاستسلام الموقعة من طرف الداوي حسين في 5 جويلية 1830 على احترام الحريات العامة والأموال الخاصة للجزائريين ، لكن ذلك كلّ لم يحدث ، بل سعت فرنسا إلى تضيق الخناق على الجزائريين وتجريدتهم من مصادر رزقهم .

- خروج الجزائر من نفق الاستعمار الفرنسي وهي تتنّ تحت وطأة العديد من المشاكل والظروف السيئة وخاصة في الميدان الاقتصادي الذي كان منهّرا في جميع المجالات وهذا راجع إلى السياسة الاستعمارية التي استهدفت استنزاف خيرات الجزائريين واستعبادهم لفترة

زمنية طويلة وبالتالي فإنّ الاقتصاد الجزائري كان تابعا ومكملا للاقتصاد الفرنسي بنسبة تفوق 80 % .

- إنّ التركة الضخمة من النقائص والمشاكل التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار الفرنسي حتمّ على الدولة الجزائرية حديثة الاستقلال انتهاز سياسة تنموية تعتمد على النهج الاشتراكي للتخلص من براثن الاستعمار وبالتالي دخلت في ثورة البناء والتعمير بعد ثورة الكفاح والتحرير .

- بالرغم من السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال والرامية إلى القضاء على مخلفات الاستعمار إلا أنّ الدولة الجزائرية المستقلّة وعلى غرار بقية دول العالم الثالث حديثة الاستقلال ما زالت تعاني من سلبات السياسة الاستعمارية ومن أدلّة ذلك بقاء الجزائر ضمن دول العالم الثالث السائرة في طريق النمو وعدم وصولها إلى درجة الإقلاع الاقتصادي الذي تتمتع به الدول المتطورة .

الببليوغرافيا

Benjamin stora .(2009). *Algerie histoire contemporaine 1830- 1988* .

Alger ,Algerie: Casbah edition.

Benjamin stora .(2004). *Histoire de L'Algerie depuis l'indépendance*

1962- 1988 .paris ,France: la decouverte.

La charte d'Alger .(1964) .Alger ,Algerie.

ميثاق الجزائر . (أفريل، 1964) . الجزائر، الجزائر.

ميرل روبر . (1979) . مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها عليه . بيروت، لبنان: دار الآداب.

يحي أبو زكريا . (جويلية، 2003) . الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة . الجزائر: موقع الناشري.

يحي بوعزيز . (2015) . سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954 : ديوان المطبوعات الجامعية .

أحمد توفيق المدني . (1963) . *كتاب الجزائر* (الإصدار 1) . البلدة، الجزائر: دار البلدة للنشر.

الغالي غربي وآخرون . (2007) *العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد* . الجزائر، الجزائر: المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .

تيرس سعاد . (2015) . *التحويلات الكبرى في الريف الجزائري إبان الثورة التحريرية 1954 – 1962* . سيدي بلعباس،

الجزائر: جامعة الجيلالي ليايس.

جال قنان. (1993). قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (الإصدار 1). الجزائر، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

صالح فركوس. تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال. الجزائر، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

صالح فركوس. (2006). تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى). الجزائر، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

عبد الحميد الإبراهيمي. (أكتوبر 1984). تأملات حول التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة الثقافة ، 18 ،

عدة بن داهة. (2013). الاستيطان والصراع حول ملكية الرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 - 1962 (المجلد 2). الجزائر، الجزائر: دار المؤلفات.

محمد العربي الزبيري. (1984). الثورة الجزائرية في عامها الأول (الإصدار 1). قسنطينة، الجزائر: دار البعث.

نور الدين حاروش. (2012). رؤساء الجزائر. الجزائر، الجزائر: دار الأمة.